اجلمد ابن غازي بقوله ومنع سبقه للبسر اصطفى و القول بان في تعبيره با
بالمصطفى مبنيا للفاعل او المفعول ابهاما وتحوما اذ تعبيره به مبنيا للمفعول يقتضي
ان الغير اختاره ومو صحيح اذ وجملة من اختاره المبرد والزجاج وابو علي والجرمي والاكثر
المتاخرين لانه يقتضي العموم مع اختاره ضمرا لا مع انه اختاره ايضا ولو عبر به مبنيا للفا
كما هو يقتضي العموم مع تابع في اختياره لغيره او لا ومن علمنا انه تابع وقوله فلنا من
سكوته عنه في ثنا اسمع كثيرا من شيخنا العلامة سيدي علي فصار الى الاعتراض على كم
بان السكوت لا يفهم منه شيء ثم بعد للمخطر في انه لا اعتراض عليه ومراده بالسكون
ان الملخص لم يتكلم عليه علمنا انه بان على اصله من الجواز كما بينه بقوله كما ممنوعا او
فيه فلا نص عليه وذو تمام ما يأتي مع يكتفي المناسب تقريب الكلام على معمول
الخبر كما بعل الموضح تنبيها عليه قوله كم وقيل سميت ناقصة في مذهب القول ابن
نعقه سيبويه والاكثر البصريين لا كردي ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشر
الا نحو هنا من عين ذلك معترف بفعلية هذه العوامل والفعلية تستلزم الدلالة على
الحدث والزمان معا في الافعال فلانه الدال على الحدث ومن كم مصدره على الزمان ومن كم اسم زمان
وعليها معا بعل والعوامل المذكورة ليستا مصادر ولا اسماء زمان فيكون ذاك الى
على امر المعنيين دون الاخر والا سميت باسمه والامر بخلافه وتفسيرا رها يقتضيه
انه مو الصواب وبذا ضعف كم الثاني بقوله قبلت فيك بين لنا الحدث الذي نزل عليه
هذه الافعال والجواب ان الافعال دلتنا على حدث مبهم عين في الخبر كما ان الخبر دل على
زمن مبهم عين بالافعال واذا قلنا كان زيد قائما فكان دلتنا على زمن معين ومو الماضي
وعلى حدث مبهم عين في الخبر وقائما دل على حدث معين وعلى زمن مبهم عين في كان ثم ان قول
كم وما سواه ناقص لا ما سيأتي فيه اذ الناقص مو المذكور من اول الباب واجيب بانه
ما شبق لا يعتبر انما قسم ناقصة فلا يماد هنا تعلمه التسمية وجميع ان تعلم ان ما مو صولة
مبتدا او ناقص خبرها كما في كم مو الصواب وقول من قال ان الاخبار معكوس وان الصواب تعريف
الناقص غير صحيح وكلام كم هنا احسن من كلام الموضح اذ فاته التنبيه على انهما
ناقصة اذا احتاجت لمنصوب وبلا يلي العامل معمول الخبر قوله كم مراده بالعامل في
العامل بكان واخواتها تبعا للزكي لهم لانه في هذا الباب والا فزواه لا يختص بباب كان بل كل

عامل

ج68

عامل كذلك لا يفصل بينه وبين معموله بمعمول المعمول بلا يقال اقبل من سيد زيد
ان كان الا اذا كان ظرفا او جارا او مجرورا او لعل منذا هو الواسع في تعبيره بالعامل مع ما يشمل
المعينة للعموم ولذا لم يذكر ذلك في شيء من ابواب النواسخ ما عدى ما وقوله فلا تقول في
علة المنع الفصل بين العامل والمعمول باجنبي منه على ان معمول المعمول فيه معمول العا — مل
وعلة جواز الفصل بالظرف وعن بعد انهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما
والسر في التوسع فيهما ان كل عامل منقضى للحدث لا بد له من زمان ومكان يقع فيه
والظرف زمان او مكان فصار معنى الظرف مصاحبا للعوامل والكلام للشيء قريب والا — قارب
يدخلون حيث لا يدخل الاجانب وحمل الجار والمجرور على الظرف لكون الظرف متضمن — مقتضى
معنى الحرف ومو في وقوله يقول الشاعر فناعلي في البيت من الطويل وقبله
العمر فهل يهجو ابه منذرا وقنا من جمع مقنعا فم القاف وفتحها ظم لحزوم تعذيبهم
مم قنافذ ومدرا هوى جمع مدرا مع فنا من المهرقان ومو مشتبه الثيئين ومولى
بيوتهم منصوب على الظرفية وباؤنا سببية ووجه الدليل من هذا البيت ان كان فعل
ماض ناقص وعطية اسمها وجملة عودا ضمها او اياهم بمعول عود مقدر ولي معمول
الخبر العامل ومو غير ظرف ولا جار ومجرور ومو مو ولا بالنظم وعطية ابو جرير وهذا
من ابنه الهجو لكونه وصفهم بالخيانة للجيران وبالجبن حيث لا يقدرون على السرقة
الا من بيوتهم والمشتوي مشتبه الثيئين ومن تمام الهجو جيرانهم ومن نوا قوله
من الله عطية ومضمر الشان اسمنا انواه وقع موهم ما استبان انه امتنع قوله كم
او مصدريته لا يصح صناعة ومعنى اما قبلنا فلان الضمير يعود عليهما ومو مكان والضمير لا
يعود على الجمع واما معنى فلفساد لما التفريق في ان وقع موهم استبانته امتناعه
والعوسم انما هو الجواز لا المنع ومن اجاب عن هذا الثاني بانه على حذف مضاف اي جواز امتنا — عه
وقد تزاد كان في حشو قوله كم حشو وقوله في الاول الصناعة شرع كلام كم
والابتداء بمثاله لانه ياتي بعد بالمنام وكثيرا ما يقدم المجموع على المنصوص وقوله
وبهم وقوله كان في اعام فعنا زيادتها بالماضي وتعين زمانه بخلاف المضارع فيحتمل
الحال والاستقبال ومعنى زيادتها انها لا تعمل في مرفوع ومنصوب وليس المراد
بزيادتها انها لا تدل على معنى بل صرح انه على الزمان الماضي وتسميتها زائدة